الدولة الجزائرية الحديثة بين الخيارات الجهادية والبناء المؤسساتي خلال العهد العثماني (التركي).

د. موسى بن موسى

جامعة الشهيد حمة لخضر/ الوادي

مقدمة :

التعاقب سنة كونية تفرضه آليات البقاء، وذلك من أجل التواصل والاستمرارية، حتى تستطيع الكيانات المحافظة على ذاتها من حيث التواجد والتفاعل؛ وهذا مصداقا لقول الله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ آل عمران 140، وعليه فإن طابع التداول هو السمة الغالبة على بني البشر انطلاقا من الرغبة الجامحة التي تفرض نفسها بين أفراد المجتمعات من جهة، والإنسان بطبعه يحتاج إلى الاجتماع مع غيره لإشباع رغباته المختلفة التي تحتم عليه إبراز حب السيطرة والتسلط، مما يدفع به إلى التدافع سلبا أو إيجابا، وهذا ما يضطره للبحث على آليات تقوم بمهمة حماية الحقوق وتنظيم حياة الأفراد.

وهذه الآليات لا يمكن توفرها دون استحضار سلطة يكون بمقدورها ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومن هنا يتوجب إقامة دولة يكون بإمكانها تحقيق العلاقة وفقا للاستحقاقات والواجبات. والجزائر قبل التواجد العثماني كانت مسرحا للتنافس بين عدة قوى الزيانيين باعتبارهم استمرارية للدولة الجزائرية في العصر الإسلامي، والمرنيين في المغرب الأقصى، والحفصيين بإفريقية (تونس)، يضاف إلى هذه القوى المتصارع في اجتذاذ أطراف من المغرب الأوسط نجد الاعتداءات الاسبانية في إطار حروب الاسترداد غير المشروعة، والمكملة لسلسلة الحروب الصليبية المتحطمة، والمتلاشية أمام ملامح العافية التي لم تتخل عنها الأمة الإسلامية، منذ سقوط آخر معقل من معاقل التواجد الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية غرناطة.

ومن خلال هذه الأوضاع غير السامحة لحماية الحدود الإسلامية تواجدت قوى أخرى عرفة بالقوى الجهادية المتمثلة في الإخوة بربروس؛ التي هي في الأساس

امتداد للسلطة العثمانية المتنامية حديثا، والتي تبحث عن مجال نفوذ ليس في إطار الاستعمار الحديث، وإنما محاولة حماية الحدود الإسلامية؛ إذا ما سلمنا بهذه الفرضية، والدولة العثمانية كغيرها من الدول الإسلامية التي من حقها التوسع على ربوع واسعة من العالم الإسلامي الذي بات مجالا خصبا لتواجد الاستعمار الأوروبي كحلقة أكثر حداثة من سلسلة الحروب الصليبية التي ترعاها الكنيسة الكاثولكية، والتي أطلقت عليها مصطلح حروب الاسترداد للمغالطة وإيهام الرأي العام آن ذاك.

وفي خضم هذه التفاعلات برزت ملامح جهود كثيفة لمحاولة انتشال شمال المغرب الإسلامي من الاعتداءات الغربية. ومن أهم هذه المناطق المغرب الأوسط الجزائر الحديثة التي شهدت تحولات سياسية غيرت من ملامح المغرب الأوسط، وجعلت منه طرفا أساسيا في التفاعلات الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن هنا نجد أنفسنا أمام الإشكال الأتي الذي مفاده :

ما طبيعة الدولة الجزائرية الحديثة في العهد العثماني التركي ؟

وللإجابة عن هذا الإشكال يقودنا إلى طرح التساؤلات الآتية :

- ما مفهوم الدولة الحديثة؟
- ما مميزات الوضع السياسي لبلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط؟
- ما طبيعة التواجد العثماني بالمغرب الأوسط؟
- ما موقف السكان الأهالي من التواجد العثماني؟
- هل استطاع العثمانيون الأتراك إقامة دولة مؤسساتية؟ أم دولة عسكرية؟ أم جهادية؟
- ما أثر ذلك في مسار التطورات التي شهدتها الجزائر العثمانية التركية؟

وهذه التساؤلات تتخللها مجموعة من الإشكاليات التي لا تزال لحد الساعة رهن البحث، والتدقيق حتى نستطيع الخوض في كتابة تاريخية نستطيع كجزائريين الافتخار بها أولا، وكمؤرخين نحاول توخي الموضوعية من خلال رصد تاريخ مرحلة من أهم المراحل التاريخية التي تكتنفها فراغات في العديد من الميادين على رأسها الميدان السياسي الذي يمثل أهم الميادين التي من خلاله يمكن الوقوف على

الكثير من الحقائق التي بتعقبها يتم الإجابة على إشكاليات عديدة تفرض نفسها تبعا لما تتطلبه كل دراسة جادة.

وهذا ما يجعلنا نقف على السياسة الاستعمارية المقصودة في طمس كل ما يمكن أن يجلي العديد من التساؤلات، لكن هذا لم يعد سببا وجيها في السعي للوقوف على ما ينبغي الوقوف عليه، وهذا لتوفر الإمكانيات الكافية رغم غياب الوثائق والمصادر التي كان بإمكانها أن توفر الكثير من العناء للإجابة عن العديد من الإشكاليات والتساؤلات العديدة.

مفهوم الدولة الحديثة :

إن مفهوم الدولة الحديثة يقودنا في الأساس إلى الوقوف عند طبيعة الدول في العهد الإسلامي المتأخر، وهذا من خلال تعريفات ابن خلدون للدولة التي هي في الأساس تداول السلطة نتيجة الحالات العارضة لكل دولة انطلاقا من التنافس حول مصادر التنفذ، وعلى رأسها الموارد المالية التي تعد ركيزة لجمع القوى والتحكم فيها وذلك من خلال التحكم في الجند الركيزة الثانية التي تزيد من تقوية الدولة1.

أما الدولة في العصر الحديث أصبحت تتمتع بميزات تختلف في مظهرها على الدولة في العصور الوسطى، حيث نلاحظ غيابها كوحدة سياسية. وإنما كانت الدولة بمثابة رقعة جغرافية واسعة الامتداد بحيث يمكن انتشارها على مستوى أكثر من قارة كالدولة العثمانية، لكن في التاريخ الحديث بدأت الدولة تشهد تطورا تبعا للتغيرات التي صارت تتمتع بها المجتمعات الأوربية من خلال ظهور الدولة المدينة التي كانت اللبنة الأولى في بعث الدولة الحديثة ذات الأسس المحددة كرقعة جغرافية ذات ترامي محدود، وأمة يغلب عليها طابع التجانس، وإن وجدت بعض التمايزات الانثروبلوجية، بالإضافة إلى تبيان السلطات، وتعدد الوظائف على المستوى العمودي بدأ من الحاكم والأجهزة القريبة منه والتي ترتبط ارتباطا وثيقا به، وما يتصل بها من وظائف بصورة تنازلية. أما أفقيا هي المؤسسات المتعاملة مع أطراف المجتمع، وذلك في شتى الميادين والوسائل انطلاقا من مبدأ توفير الحقوق

الأساسية لجميع أفراد المجتمع مقابل تقديم جميع الواجبات المستحقة سياسيا واقتصاديا، وذلك في إطار نظرية العقد الاجتماعي.

ومن هنا يتضح أن آليات الدولة الحديثة بدأت تشهد تطورا في تعدد الوظائف، وذلك تباعا للتحولات الحضارية التي باتت تمثل ملمحا يميز العصر الحديث عن غيره من العصور السابقة. يضاف إلى تلك التطورات الحاصلة على جميع الأصعدة والميادين ذات الارتباط الوثيق بالمجتمع بدأ من تطور النشاط التجاري الذي زاد في رأس المال الذي بات يمثل ثراء ماليا، بحيث أصبح الملاك والأثرياء (الطبقة البورجوازية) الجدد يتحكمون في التأثير على سدة الحكم.

وهكذا شهدت الجزائر في الفترة العثمانية الكثير من ملامح التغيرات التي مست الدولة الحديثة جعلت من الجزائر مرتعا لنشوء نموذج من الكيان السياسي الحديث، غير أن التطورات الحاصلة على العديد من الميادين كان أهمها ميدان الإفتاء، حيث كان في الجزائر مفتيان أحدهما حنبلي يمثل السلطة يتقاض خمسين بيسة، وآخر مالكي يمثل الساكنة فأجره لا يزيد عن ثلاثين بيسة، ومن هنا يتبين أن المفتي الحنبلي كان أكثر أجرا عن المفتي المالكي، مما أحدث تمايزا من حيث الأداء الوظيفي، والذي بدوره انعكس سلبا على القضاء، حيث كان الأتراك يقاضون سرا بشكل متوار عن عامة الناس.

كما أن القضاء هو الآخر يعرف تنوعا قاضي حنبلي وآخر مالكي. أما القاضي المالكي، وهذا في حدّ ذاته يمثل تباينا من حيث الوظائف بالرغم من وجود رأي يعتبر ذلك تنوعا من حيث التعدد على مستوى كل من الإفتاء والقضاء، لكن المتتبع للتطور الثقافي عبر المراحل التاريخية يتبين له عكس ذلك، وهذا لغياب المرجعية الثقافية، ولكن مع ذلك ظل هذا التأثير قائما للوقت الحاضر، ومن هنا يتأكد لنا أن التعدد لم يكن في صالح الشعب الجزائري. كما أن ملامح الدولة الحديثة لم تكتمل بصورة جلية إلا بعد بروز عصر الإفصاح بأوروبا خلال القرن 18م مع كل من جان جاك روسو ومونتيسيكيو، وفولتير الذي استطاع إحداث ثورة سياسية على مستوى نظرية العقد الاجتماعي الذي استطاع من خلاله إبراز العلاقة القائمة بين الحاكم والرعية، فكان ذلك تطورا

بارزا في مسار الدولة الحديثة المكتملة البناء والتي من خلالها استطاع الإنسان الحصول على حقوقه كاملة مقابل أداء واجباته مكتملة. كما برزت من خلالها الدولة الحديثة المكتملة للمواصفات الحالية، بالرغم من التميز الذي أبداه ابن خلدون في مقدمته التي كانت انجازا حضاريا متميزا، رغم التداعيات الحضارية التي ألمت بالعالم الإسلامي، وذلك من خلال بروز مظاهر التخلف الحضاري نتيجة اهتزاز عالم القيم لدى المسلم الذي صار يصارع التخلف بدأ من بروز التصوف الاستشراقي الذي عرف العالم الإسلامي من خلاله تخلف انطلاقا من الاتكال وعدم اعتماد مبدأ التوكل القائم على الإيمان بالله، وغياب الأنا الجماعي عملا بالحديث الشريف : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه2."، يضاف إلى ذلك غلق باب الاجتهاد الذي يعد من أفدح ما توصل إليه العقل المسلم الذي أخذ في التخلف، رغم ما أبداه ابن خلدون من بعث للروح التي كان من الواجب تدويرها من خلال مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى العلوم الإنسانية.

الوضع السياسي لبلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في أواخر القرن 15م :

إن الأوضاع التي كان عليها العالم الإسلامي في أواخر القرن 15م تتميز بحالة من التراخي والدعة على مستوى الميدان السياسي، مما جعل الساحة السياسية تتميز بملمح الانقسام والتشرذم. هذا ما جعل العديد من الأطراف الحدودية محل تنافس نتيجة تجاذب قوى متنامية، وذلك على الكثير من المناطق المحاذية للعالم الإسلامي خاصة الجهة الغربية منه، فكانت بلاد المغرب الإسلامي تشهد وضع سياسي تغلب عليه ملامح التنافس، والتناحر من أجل تغليب طرف على حساب طرف آخر من نفس البناء السياسي، بالإضافة إلى بروز سياسة جديدة تتمثل في التحالفات غير الشرعية مع القوى الصليبية في إطار تنفيذ مخطط عجزت أوربا الكاثوليكية على تحقيقه من الناحية الشرقية، حتى حان وقت تصفية الحسابات بدأ من سقوط آخر المعاقل الإسلامية غرناطة.

بالإضافة إلى المشروع الجديد القديم الذي قاده الملكان ايزابيلة وفرديناند ملكا إسبانيا، وملك البرتغال في إطار حروب الاسترداد التي كانت نقمة أكثر منها نعمة على الأسبان والبرتغال الذين تخلوا عن ركب التطور الحضاري الذي عرفته أوربا الغربية من خلال النهضة التي شهدت من خلالها الدول الأوربية ميلاد الدول الحديثة التي من خلالها تجسدت ملامح الدولة الحديثة التي صارت الصور المكتملة لملامح الدول الحديثة، كما أن التطورات الحاصلة على مستويات عديدة كان أهمها الاهتمام بالإنسان من خلال نمو الروح الفردية التي تجاوزت حدود إلغاء الكتاب المقدس كمصدر وحيد لرسم مسار الحياة علما أن الكتاب المقدس هو في حد ذاته تشوبه علل كثيرة نتيجة التحريف الذي لحقه جراء التشويه الذي مس الكتب السماوية التي سبقت الإنجيل.

فكانت الدعوة التي نادت بها النهضة عامل مساعد على بروز وضع سياسي جديد ميز أوربا، في حين كان العالم الإسلامي يعيش مراحل الدعة والترف يضاف إليها الانحرافات الكبيرة التي بدأت تتجسد على مستوى منظومة التعليم والحركة العلمية المتراجعة نتيجة الانحطاط الذي أصاب العقل الإسلامي. هذا كان كافيا للاهتزاز عالم القيم مما ساهم في إيجاد حكام كان شغلهم الشاغل في كيفية حماية عروشهم من خلال تغليب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فكان ذلك كافيا في إبراز حالة من التناحر بين أفراد الأسرة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى التوسع على حساب الجيران الذين تربطهم بهم علاقات الجوار والروابط الدينية.

أمام هذا الوضع المتأزم كان لزاما على الدولة العثمانية خوض غمار المراهنة لضم ما أمكن من دول العالم الإسلامي في إطار مسؤولية حماية العالم من التداعيات التي كان الغرب المسيحي يسعى جاهدا لتكريسها والمتمثلة أساسا في استعادة ممتلكاتهم الرومانية، فكان ذلك عاملا مشجعا لخوض غمار هذه المخاطرة التي كانت تتمثل في كونها عمل شرع تفرضه تداعيات الوضع الراهن.

الدولة الحديثة وتداعيات الأوضاع :

إن الوضع السائد ببلاد المغرب في أواخر العهد الإسلامي تميز بالفوضى، وعدم الاستقرار نتيجة الضعف واهتزاز عالم القيم نتيجة طغيان التخلف، الذي ساد العالم الإسلامي بعد موقعة عين جالولت، حيث برزت ملامح الشك في حجية الحاكمية للشريعة من جهة، وبروز شخصيات حاكمة غير مرغوب فيها نتيجة فساد غاياتها المبنية على التحالف مع الغرب من ناحية ثانية، فكان ذلك سلوك غير سوي مما شجع بعض العلماء تكفير هؤلاء القادة، فكان ذلك ملمح عام موضح للمستوى الذي ميز الوضع العام السائد، فكان ذلك مشجعا للقوى الغربية التي باتت تتربص بدول المغرب بما فيهم المغرب الأوسط، لذلك وجد الإخوة بربروس أنفسهم أمام ضرورة الدفاع عن هذا الركح من العالم الإسلامي المتداعي.

وقد عاصر هذه التحركات الجهادية في مظهرها العام، والتوسعية في أبعادها الإستراتيجية ما كانت الدولة العثمانية تأمل إلى تحقيقه قصد حماية حدودها من الاعتداءات الغربية، وفي خضم هذه التداعيات كان بناء الدول يقوم أساسا على القوة العسكرية، وما ينبغي أن تكون عليه هذه الدول.

لكن إذا ما ألقينا نظرة ولو خاطفة للوضع الذي كانت عليه الدول الأوروبية، فإن هذه الدول كانت في حالة نهضة جعلت العديد منها تدخل في صراع مع مجموعات تختلف في خياراتها وتأثيرها من حين لآخر نتيجة التصادمات الفكرية والسياسية، لكن ذلك لم يمنع بعض الدول الغربية أن تكون في منء عن هذا التحركات النهضاوية، وعلى رأس هذه الدول نجد كل من اسبانيا والبرتغال اللتان ضلتا تشكلان هاجس يدعو للتخوف من طرف الدولة العثمانية، في حين برزت تداعيات جديدة مست عالم القيم لدى غالبية حكام دول المغرب الذين كانوا يقيمون حكمهم على أسس منهارة كان من أهم هذه الأسس الظلم، وعدم الأخذ بأسباب القوة والتمكين القائمة على العدل، هذا ما أدى إلى بروز حالة مرضية بين عناصر الأسر الحاكمة التي بدورها ساهمت في إيجاد جوٍّ متعفن يغلب عليه منطق الخيانة والتآمر.

كما لم يتوقف الحال عند هذا بل نجد بروز سياسة متنافية والقيم الإسلامية تمثلت في تحالف الحكام أو بعض أفراد الأسر المتنافسة على الحكم مع حكام الدول الغربية الأسبان والبرتغال، وهذا قد جسد سياسة جديدة أدت في غالبها إلى إيقاع دول المغرب في دوامة الابتزاز الغربي من خلال حصول تلك الدول على امتيازات سياسية مكنتهم من احتلال مواقع إستراتيجية أضعفت من قوة بلدان المغرب الإسلامي. يضاف إلى ذلك النكبة الأولى للعالم الإسلامي المتمثلة في سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين الأندلسيين التي هزت مضاجع الكثير من الفئات الاجتماعية بسبب التهجير والتصفية العرقية المغلفة بالتعصب الديني المذكى بدافع التعصب الديني الكاثوليكي.

فكان من آثار التهجير الجماعي للمسلمين من الأندلس، ونزوح أعداداً كبيرة منهم إلى بلاد المغرب الإسلامي، وحدوث العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ولايات الشمال الأفريقي. ولما كان من بين المسلمين النازحين إلى هذه المناطق أعداداً وفيرة من البحارة، فكان من الضروري أن تبحث هذه الفئة عن الوسائل الملائمة لاستقرارها، إلا أن بعض العوامل قد توافرت لتدفع بأعداد من هؤلاء الملاحين إلى طريق الجهاد ضد القوى المسيحية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب الدافع الديني بسبب الصراع بين الإسلام والنصرانية، وإخراج المسلمين من الأندلس ومتابعة الأسبان والبرتغال للمسلمين في بلاد المغرب الإسلامي بالشمال الأفريقي. وقد ظلت حركات الجهاد الإسلامي ضد الأسبان والبرتغاليين غير منظمة حتى ظهور الإخوة عروج وخير الدين بربروسا استطاعا تجميع القوات الإسلامية في الجزائر وتوجيها نحو الهدف المشترك لصد أعداء الإسلام عن التوسع في موانئ ومدن بلاد المغرب الإسلامي.

وقد اعتمدت هذه القوة الإسلامية الجديدة في جهادها أسلوب الكر والفر في البحر بسبب عدم قدرتها في الدخول في حرب نظامية ضد القوى المسيحية من الأسبان والبرتغاليين، وفرسان القديس يوحنا، وقد حقق هؤلاء المجاهدين نجاحاً أثار قلق القوى المعادية، ثم رأوا بنظرهم الثاقب أن يدخلوا تحت سيادة

الدولة العثمانية لتوحيد جهود المسلمين ضد النصارى الحاقدين. وقد حاول المؤرخون الأوروبيون التشكيك في طبيعة الحركة الجهادية في البحر المتوسط ووصفوا دورها بالقرصنة، وكذلك شككوا في أصل أهم قادتها وهما خير الدين وأخوه عروج الأمر الذي يفرض ضرورة إلقاء الضوء على دور الأخوين وأصلهما، وأثر هذه الحركة على الدور الصليبي في البحر المتوسط في زمن السلطان سليم والسلطان سليمان القانوني.

ولكن رغم ما يمكن الوقوف عليه هو أن هناك محاولات سلبية لبروز ملامح القرصنة السلبية التي أساءت لجانب كبير من تاريخ التواجد العثماني التركي بالمغرب الأوسط مما أثر سلبا في مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين جزائر بني مزغنة والعالم الغربي خاصة في الجانب التجاري الذي تميز بالضعف نتيجة سيطرة الطرف اليهودي والجنوي، مما جعل الوضع الاقتصادي رهينة هذه الأطراف الأجنبية، فكان ذلك ملمحا سلبيا أثر في مسار التطور السلس لكل دولة، وهذا يمكن ملاحظته على مستوى حجم الأسطول التجاري الذي يعد عصب حياة الدولة بجميع صور النشاط التجاري خاصة الخارجي باعتباره المورد الضامن لاستمرارية، وصيرورة انتعاش الدولة والكيانات السياسية، وهذا ما تؤكده التقارير التاريخية على اعتبار التجارة الخارجية ملمح من ملامح السيادة لأن التجارة الخارجية تضمن باستمرار الانتعاش الاقتصادي للكيانات السياسية، بل تجعلها سيدة نفسها، وهذا الملمح السلبي والمتمثل في انعدام وجود أسطول تجاري لدى السلطة الجزائرية أضعف من قواها خاصة بعد ظهور أساطيل للقرصنة حديثة الإمكانيات أثر ذلك سلبا عن الأسطول الجزائري، مما زاد في حجم العوز والفاقة على مستوى الخزينة العامة بسبب تراجع موارد القرصنة التي كانت تمثل الذهب الأسود حاليا، وهذا دون التمعن في الابتزاز الممارس في حق الجزائريين من طرف الوسطاء الأجانب المتحكمين في عمليات التبادل التجاري الذي يعد نقيصة هزت من حجم الكيان السياسي بالجزائر الحديثة، كما يلاحظ تعدد العملة، بحيث نجد الدولار الإسباني والليرة الإيطالية، والجنيه الإسترليني، بالإضافة للعملات الإفريقية، وهذا بدوره يعد مظهرا سلبي، حيث يبرز عدم قدرة السلطة

المحلية في التحكم بزمام المبادلات الداخلية نهيك عن التجارة الخارجية.

كما يمكن اعتبار ذلك من النقائص والسلبيات التي تميز بها الوضع الاقتصادي خاصة بعد تراجع الأسطول. وهذا لكون الاقتصاد عصب الحياة العامة لكل كيان سياسي يحاول الحفاظ عن استمراريته مع المحافظة عن السيادة العامة لكيانه السياسي وفق المعادلة العامة التي تضبط العلاقات الدولية. وهنا يمكن طرح التساؤل الذي مفاده :

– ما طبيعة الدولة الجزائر الحديثة؟

الدولة الجزائرية الحديثة :

إن بداية الدولة الجزائرية الحديثة يرتبط ارتباطا تاما بالتواجد العثماني غير أن طبيعة التواجد تكتنفها إشكاليات عديدة من أهمها طبيعة التواجد التي تباينت من حيث المدلول والانعكاسات التي انجرت عن هذا التواجد الذي جمع عدة صور، وهذا عائد إلى غياب الوحدة السياسية التي كانت الميزة الأساسية للمغرب الأوسط، نظام قبلي في العديد من المناطق كمنطقة القبائل، والتي تسير من منطقة كوك، قبائل الوسط والصراع حول السلطة.

أما الغرب فنجد بقايا الدولة الزيانية التي بدأ الضعف ينخر جسدها من خلال الصراع الأسري حول السلطة والتسلط. بالإضافة إلى بروز ملمح التحالفات غير الشرعية مع القوى الغربية. وهذا كله جاء بعد الهجرات الأندلسيين إلى العديد من المدن الساحلية للمغرب الأوسط، وتعرض تلك المدن المستوعبة للوافد المطارد من طرف الأسبان والبرتغاليون، فكان ذلك بداية مرحلة تاريخية شهدت فيه العديد من هذه المدن تحولات حضارية برزت من خلالها تحولات اجتماعية نتيجة بروز مظاهر اقتصادية من خلال تعدد الحرف، التي أثرت إيجابا في توسع عالم الحرف، وعلى رأسها صناعة السفن. بالإضافة إلى فن البستنة الذي كان نشاطا هاما في حياة الفرد بالمغرب الأوسط، كل هذا ساعد في بروز ذهنية جديدة لدى العديد من الفئات، يضاف إلى ذلك الكم الهائل من الأفكار الذهنية التي كانت تجسد الشخصية الإسلامية المجاهدة، والحامية للحدود العالم الإسلامي التي كانت في غالب الأحيان ترتبط بالموروثات الدينية من خلال

شخصية المهدي المخلص، أو حتى الشخصية الأسطورية المجسدة للبطل المنتظر، والتي جسدها الموروث الشعبي، وكانت أهم منطقة جسدت كل تلك الصور منطقة جيجل التي كانت تئن وطئا من السيطرة الجنوية (الإيطالية)، وذلك للإمدادات التي وصلت جيجل من جزيرة جربة التي كانت تمثل قاعدة منحها السلطان الحفصي للأخوة بربا روس مقابل نصرته ضد التواجد الإسباني الذي صار يمثل أكبر هاجس يقلق مضاجع المسلمين، فكانت النجدة موفقة في تخليص سكان جيجل سنة 1514، وعلى إثرها استنجد سكان بجاية بهم ضد الاحتلال الإسباني بعد التمكن من تحرير جيجل، وذلك منذ 1512، فكان لهذا الانجاز البطولي دور فاعل في إنجاح الخطة الإستراتيجية التي كانت السلطة العثمانية تسعى إلى تحقيقها في إطار صراع القوى الذي صار يحتم على الدولة العثمانية التفكير في بسط نفوذها على مستوى الأقاليم العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي منه والغربي، فكان دافع نصرة الأندلسيين المضطهدين مبرر قوي في تنفيذ المخطط الذي برز في شكل العمل الجهادي التطوعي الذي قام به أبناء يعقوب3، وهذا حتى تستطيع الدولة العثمانية من تجاوز العقبات التي قد تشكل مخاطر تمس بكيانها على مستوى مناطق البلقان المجاورة للعلم الغربي الأوربي المتأهب لأخذ بالثار.

يضاف إلى هذا الوضع المتأزم الذي أكتنف طبيعة الوجود العثماني الذي بد وجود متنوع الصور، حيث نجد التواجد أخذ صورة الاستنجاد من خلال نصرة جيجل وبجاية، ومؤازرة قبائل الوسط، لكن سرعان ما نجد هذه الصور تتكسر في المواجهة التي مثلها الزيانيون المتحالفون مع الأسبان، وذلك في الغدر ببابا عروج ليحتدم الصراع مجددا مع خير الدين حينما دعمته السلطة العثمانية خاصة بعد مقتل عروج سنة 1518، وبعد عودة السلطان العثماني من مصر إلى استانبول سنة 4،1519 فهذا الوضع كان ينم على صراع محتدم مما يجعلنا نحن المؤرخين نترفع عن إيجاد المبررات غير الموضوعية من خلال التبرير للوجود العثماني هل هو وجود في إطار دعم المسلمين، والعالم الإسلامي؟ أم هي الرغبة والسيطرة في التوسع على حساب الآخر؟ لكن الإجابة عن هذه الإشكاليات يقودنا إلى

إجابة أراها من أنسب الإجابات، والتي تتمثل في الأبعاد الجيوستراتيجية التي فرضتها تداعيات تلك الفترة التاريخية، والتي تميزت بملامح التحولات الحضارية خاصة الدول الأوربية التي تعيش حالة النهضة والتحولات الحضارية العديدة التي كان من أبرزها حركة الكشوف الجغرافية التي ارتبطت بمبدأ محاصرة العالم الإسلامي من خلال إصدار مرسوم بابوي يقر بالقول الذي يتمثل في : « اذهب للشرق للقضاء على طاعون الإسلام5. ». بالإضافة إلى مساع الدولة الصفوية في إيران لتشييع العالم الإسلامي، فكان ذلك أمرا كافيا لإيجاد مبررات قوية لدى العثمانيون، وهم غير مخطئين في ذلك لأن كل التداعيات التي كان يعيشها العلم آنذاك تقر بهذا المبدأ وإن لم تتحرك الدولة العثمانية في هذا المسار التاريخي لكانت القوى الغربية قد سيطرة على الجناح الغربي للعالم الإسلامي.

ومن هنا يتبين أن البحث عن حماية الحدود يستوجب توسيع نطاق الدولة حتى تستطيع منافسة الآخر ومزاحمته من جهة، وتحمل أعباء مسؤولية الخلافة التي حاولت الدولة العثمانية إقامتها كانت مبررا آخر للتوسع وضم رقع واسعة من العالم الإسلامي المترامي الأطراف من جهة ثانية، وعليه فالدولة العثمانية راهنت منذ القرن 16م على مقارعة الدول الغربية في نطاق الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط.

هذا ما جعل السلطات العثمانية تلعب على عدة طرق كان من بينها العمل الجهادي الذي مثله الإخوة بربروس أبناء يعقوب لأن فشلهم قد يمنع الدولة العثمانية من الوقوع في مغبة الفشل، مما يجعلها عرضة للتهكم السياسي، والدولة العثمانية تحاول جاهدة تجاوزه. أما في حال ما إن حقق الإخوة بربروس المتطوعون نجاحات، فإن ذلك سيكون من نجاحات الدولة العثمانية، وهذا ما حدث باستثناء المغرب الأقصى.

ومن هنا يتبين أن النقاش الدائر حول طبيعة التواجد العثماني لم يكن في يوم ما مشكل مصطلح بقدر ما كان يؤمن به هؤلاء من رواد القلم العربي ببلاد الجزائر على أنه تواجد شرعي تقتضيه الظروف. غير أن هذا الاحتلال كان بصورة شكلية لأن عدد تواجد الأتراك بالمناطق لا ينم عن احتلال حقيقي، ففي بسكرة

والزيبان وجد 63 تركيا، وببجاية 44 رجلا، وبمعسكر 42 رجلا6، وعلى هذا لا يمكن التحمل على طبيعة التواجد العثماني التركي.

وعليه يمكن تناول الإشكالية الأساسية المتمثلة في طبيعة الدولة الجزائرية في فترة التواجد العثماني التركي قد شهدت شكلان من التنظيم السياسي، في إطار الدولة العظمى، وذلك من خلال النظام الفدرالي حتى فترة حكم الداي علي باشا شاوش منذ 1710، والذي رفض قبول الباشا مرسول السلطان العثماني ليمثل السلطنة بجانب الداي والديوان، فشكل ذلك محطة جديدة في مسار النظام السياسي القائم بالجزائر العثمانية، بحيث أدخل البلاد في نطاق جديد يمكن أن نطلق عليه النظام الكونفيديرالي مع ضرورة التحفظ عن المصطلحين، لكن مع ذلك لا يمكننا أن نجد تصورا مخالفا باستثناء الفترة الممتدة بين 1512-1546 والتي دامت 34 عاما كانت فترة تردد وجس نبض لمحاولة معرفة الوضع حق معرفته، والتي برز فيها ملمح الجهادية بالرغم من سعي خير الدين إلى إرساء دولة تقوم على نظم لم تختلف عن غيرها من الدول المحيطة بها، وذلك بتعيين كل من السيد أحمد بن القاضي واليا وكان مركزه كوكو ببلاد القبائل، على الناحية الشرقية الجزائرية، والسيد محمد بن علي واليا على الناحية الغربية، لكن استمالة الشخصيتان من طرف القوى المجاورة جعل الأول بن القاضي يثور ضد خير الدين الذي لجأ إلى جزيرة جربة لمدة سبع سنوات ليتمكن خير الدين من العودة والقضاء على المناوئ7.

فكان ذلك إعلان عن قيام سياسة جديدة تعتمد على العنصر التركي والأجنبي على حساب السكان الأصليين. فكان ذلك ملمح غير مرغوب فيه بقوة من طرف العديد من السكان. أما الأدوار التي مر بها نظام الحكم بالجزائر بحسب ما حدده الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه " **محمد عثمان باشا داي الجزائر** 1766**–**1791 " هي خمس مراحل8 :

- الدور الأول عصر الفتح بابا عروج وخير الدين 1512-1546.
- الدور الثاني حكم الولاة البايلارباي (باي البايات) 1546-1487.
- الدور الثالث الباشوات الثلاثيين (أي لمدة ثلاثة أعوام) 1587-

.1659

– الدور الرابع حكم الأغوات وهو الحكم الذي لم يدم أكثر من 12 عاما؛ أي منذ 1659-1671.

– الدور الخامس حكم الدايات وهو الحكم الذي دام 160 عاما؛ أي منذ 1671 حتى 1830.

ومن خلال هذا يتبين لنا أن الدولة الجزائرية مرت بمرحلتين أساسيتين من حيث البعد الجهادي، ثم ما لبث أن برز المظهر المؤسساتي، وهذا حسبما أقره المؤرخ محمد بن عبد الكريم في مقدمة كتاب " **التحفة المرضية** " وذلك أن الإدارة المركزية في بادئ العهد العثماني خلال عهد بابا عروج الذي قتل على يد الأسبان سنة 924هـ/1518م9، وخير الدين المتوفى 953هـ/1546م10، ليليه حسن آغا11، والذي نصب مباشرة بأمر من خير الدين. وبعد ذلك صارت الدولة العثمانية هي التي تعين حكام الجزائر، وأصحاب المقامات العلية حتى فترة الباشوات، حيث كان هؤلاء يسيرون البلاد بمعاونة لجنة استشارية، متكونة من أربعة أعضاء يطلق عليهم أنصار العرش :

– **وكيل الحرج** : وهو القائم بتوفير الأسلحة والذخيرة عن طريق صناعتها أو من الخارج عن طريق جلبها. كما يشرف عن شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا، كما يمثل المقتصد؛ أي المسير المالي للحامية أو الفرقة، أو الكتيبة.

– **الخزناجي** : وهو المكلف بأموال الدولة الصادرة والواردة، وهو يمثل منصب وزير المالية حاليا.

– **خوجة الحرج** : وهو المكلف بمتابعة الحرس وتسيير أملاك الدولة.

– **الآغا** : وهو القائد العام للجيوش البرية، والمكلف بدفع مرتبات الجيوش، كما يشرف على مؤونتهم، والحامي لحدود الإقليم الجزائري12.

وأنصار العرش ظلوا يمثلون اللجنة الاستشارية التي تجتمع تحت رئاسة البايلارباي أو الباشا ويطلق عليها بالمجلس الأعلى، ويجتمع هذا المجلس أربع مرات في الأسبوع ليبحث في مشاكل البلاد، لكنه في عهد الباشوات صار المجلس يسمح بحضور جميع الجند الراغبين في الحضور مما كان ذلك يفضي في الغالب إلى

الفوضى لا سيما عند عودتهم منتصرون ومحملون بالغنائم، مما يجعل الباشا في موقف حرج إزاء إرضاء كل واحد منهم13. كما شهد هذا المجلس تطورا بارزا، وصار يعرف بالديوان وهو إما على مستوى دار السلطان، ويعرف بالديوان العام أو الكبير. أو على مستوى البيالك، فيعرف بالديوان الصغير. يضاف إلى ذلك كل الوظائف مصانة وفق تشريعات رسمية مع تعدد هذه الوظائف وتنوعها لتقريب الخدمة للأهالي باستثناء المناطق الجبلية والجنوبية الصحراوية التي ظلت تشهد نوع من العوز في طبيعة انتشار بعض المؤسسات النظامية بل غياب تام للسلطة.

وهذا يعود في الأساس إلى طبيعة المناطق الجغرافية والتركيبة الاجتماعية، يضاف إليها انحصار قدرة السلطة في كثير من الأحيان وتبعا لطبعة العلاقات بين السكان والحكام العثمانيون الأتراك خاصة بعد فترة تراجع مداخيل الأسطول البحري، وظهور ملامح التنافس بين الأسطول الجزائري والأساطيل الدول الغربية التي استفادت من التحولات الاقتصادية، وما آلت إليه التطورات الصناعية التي حاولت الدولة العثمانية محاكاته إلا أن سياسة الإصلاحات لم تكن نابعة من إرادة خالصة غايتها تطوير الدولة، وما تبعها من مجالات نفوذ على مستوى ولايات المشرق أو إيالات المغرب، هذا بدوره جعل عامل التطور واللحاق بركب التقدم يتراجع مما أثر سلبا في العلاقات بين السلطة والسكان عن طريق إجحاف الضرائب وتبعاتها.

أما التقسيم الإداري فقد شهد هو الآخر تنظيما معينا نتيجة عدم قدرة العثمانيون الأتراك على تسيير البلاد لأن هناك من الجزائريين غير راغبين فيهم لذلك جاء التقسيم الإداري منذ عهد حسن باشا بن خير الدين (950-959هـ/1544-1552م) غير أن التطور الفعلي لهذا التقسيم قد ازدهر في فترة الباشوات وأصبح على كل قسم بايا هم مسؤولون أمام الباشا ثم الآغاوات،والدايات وهذه التقسيمات هي كالآتي14:

- **دار السلطان** : وتضم خمس مدن هي : الجزائر (العاصمة) البليدة، القليعة،شرشال، ودلس وهي تحت تصرف الباشا أو الآغا، أو الداي مباشرة.

- **بايلك التيطري**[15] : وقد أسست سنة 947هـ/1540م وهي أصغر بايلك في القطر الجزائر وأولى ناحية بعد دار السلطان.

- **بايلك الغرب** : وقد أسس منذ 970هـ/1563م غير أن عاصمته ظلت تتغير من فترة إلى أخرى وقد كانت العاصمة الأولى مازونة، ثم معسكر وآخرها وهران.

- **بايلك الشرق** : وأسس سنة 974هـ/1567م وعاصمته قسنطينة.

وإلى جانب التقسيم الإداري عمدة السلطة على إقامة **جيش** يتكون من عناصر متعددة هي : المشاة الأتراك ، الفرسان وهم من الكراغلة[16] وقبائل العرب، ثم البحارة وهم نخبة من العزاب يغلب عليها عنصر الأعلاج[17]. أم الفئة الرابعة فهم المدفعيون. كما نجد للجيش خدمة تقدر بثلاث سنوات، فالعام الأول يعرف بالنوبة لحماية المدن بالبلاد، في حين نجد العام الثاني يخصص لخدمة المعسكرات. أما العام الثالث للراحة في الجزائر العاصمة. كما كانت هناك العديد من الحاميات تتجدد كل أول ربيع من كل سنة، يضاف إلى ذلك نظام المراتب والألقاب[18].

وهذا كله في حاجة ماسة لميزانية مالية تتعدد مصادرها ومن أهمها إعانة الباب العالي، الأعشار والزكوات، اللزمة، ضريبة العقار بالإضافة إلى موارد عديدة منها ما يحصل من الملاحة ومنها ما يدفع كضرائب مستحق على دول أجنبية وفق معاهدات واتفاقيات خاصة في عهد الدايات بعد التخلص من منصب الباشا الذي كانت تنصبه السلطة بالباب العالي، فكان ذلك إعلانا عن قيام دولة مستقلة عن الأستانة إلا من خلال الاعتبارات الدينية عن طريق الولاء الملزم لاحترام هيبة السلطة بالأنضول.

يضاف إلى هذا كله نظام القضاء المتميز بالتعدد المحاكم والقضاة حيث يوجد في الجزائر مفتيان وقاضيان القاضي الحنفي وهذا تباعا للإفتاء، وقاضي مالكي يأتي في الترتيب الثاني وقد عده بعض المؤرخين عنصر إيجابي يحسب للإفتاء والقضاء، لكن ذلك ليس بضرورة أنه عنصر إيجاب لأن عوامل التمييز كانت واضحة وجلية هذا بدوره شكل نوع من التنافر وزاد من اتساع الهوة بين ممثلي

السلطة العثمانيين الأتراك والسكان، ومع هذا كله استطاعت الجزائر خلال الحكم العثماني التركي أن تشكل قوة سياسية ذات رقم فاعل في نطاق العلاقات الدولية للمجتمع الدولي الذي كان في طور التنشئة تبعا للتطورات الحاصلة جراء التطورات القائمة والمتسارعة في الركح الشمالي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

أما الميدان الثقافي فقد قيل فيه الكثير حتى أن البعض اعتبر أن الفترة التي عرفتها الجزائر خلال الحكم العثماني التركي كانت فترة مظلمة، وهذا في حقيقة الأمر غير صحيح لأن الجزائر في هذه الأثناء استطاعت أن تحدث آليات جديدة جعلت الجزائر تعرف ميلاد مجتمع مدني من خلال بروز جمعيات تنظم ريع الأوقاف والحبوس، وهذا في ظل وضع سجلات يقوم على متابعتها القضاة والمفتون19 فكانت تلك آلية محكمة الضبط للترشيد ريع الأوقاف. والوقف هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة، أي حبس الملك وصرف منافعه في سبيل الله20. وقد تعدد مؤسسات الوقف الجماعية في الجزائر وتنوعت ومن أهمها : إدارة " سبل الخيرات " الحنفية التي أنشأها شعبان خوجة سنة 999هـ/1590م والتي تشرف على ثمانية مساجد ومشاريع خيرية ، وتشييد المعاهد العلمية وشراء الكتب ولوازم طلبة العلم21، بالإضافة للعديد من مثل هذه المؤسسات الخيرية التي يقوم بالإشراف عليها شخصيات من السكان قصد استغلال مواردها في الجوانب الخيرية المتعددة منها التعليم بحيث كانت مكانة المعلم والمتعلم مكانة معتبرة اجتماعيا، وهذا يعتبر خاصية تميزت بها الجزائر في العهد العثماني التركي.

الخاتمة :

وخلاصة القول هو أن الدولة الجزائرية الحديثة كانت في طور الانبعاث لكونها عرفة فترة تاريخية لم تختلف فيها عن باق دول العالم الإسلامي المتداعية، هذا بدوره ساهم في إبراز ملامح كانت تتباين من حين لآخر تبعا للتطورات السياسية المنجرة عن الأحداث المتتابعة خاصة بعد استقرار التواجد العثماني، وبروز دور البايلربايات الذي جعل الجزائر تدخل مرحلة تاريخية جديدة استطاعت من خلالها بناء دولة في إطار التكامل السياسي مع الدولة العثمانية. وقد عرف بمصطلح

النظام الفيديرالي حتى الانقلاب الذي أحدثه الداي علي باشا شاوش منذ 1710، والذي رفض قبول الباشا مرسول السلطان العثماني ليمثل السلطنة بجانب الداي والديوان، ومنذ هذه الفترة برزت ملامح الاستقلالية عن طريق صك عملة باسم الداي، وإبرام معاهدات دولية دون العودة للباب العالي كل ذلك في إطار الشبه بالنظام الكونفيدرالي.

وأمام هذا كله علينا نحن المؤرخين عامة والمؤرخين الجزائريين خاصة أن نتقبل بعض الصور التي قد تجل البعض منا ينفر منها وذلك في مجال أن عمل هؤلاء لا يخرج عن كونه عمل بشري يحتاج التصويب والتثمين مما يجعلنا نكون أكثر موضوعية في الحكم عن هذه الفترة التي دامت 319 عاما فالمدة الزمنية مدة معتبرة تقاس بالزمن الحضاري لمرور ثلاثة قرون شهدت خلاله الجزائر تحولات سياسية وحضارية عارمة ومهمة في تاريخ الجزائر. ومع هذا كله تظل الأحكام القطعية في تحديد طبيعة وشكل الدولة مرهون بالوثائق والمعلومات القطعية الثبوت التي من خلالها نستطيع إصدار الأحكام الجازمة على أي صورة كانت للدولة دون نسيان الموضوعية العلمية الواجب التعامل معها في كل موضوع رهن الدراسة. كما ينبغي علينا التخلي عن موقع المدافع لتبرير أخطاء الآخرين مع العلم أن ألائك هم بشر يخطئون ويصيبون ومن هنا يتوجب علينا أن نأخذ الأمور مأخذ الجد مهما كانت الدراسة والظاهرة المدروسة، لأنه يتوجب علينا دائما الوقوف موقف الدارس والباحث المتحلي بالموضوعية الإيجابية.

الهوامش:

1- ابن خلدون : **مقدمة ابن خلدون**، مطبعة العامرة، مصر، رجب 1327هـ، ص ص 328 – 329.

2- عن أبي حمزة أنس بن مالك ﷺ رواه البخاري ومسلم. – الإمام النووي : **كتاب الأربعين النووية**، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1423هـ/2002م، ص 11.

3- إن أصول الإخوة بربا روس يكتنفها عدة روايات كان من أهمها ما ورد في

كتاب الأتراك العثمانيون للمؤلف التركي عزيز سامح التّر. – ينظر عزيز سامح التّر : **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**،ترجمه محمود علي عامر، ط1، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1409هـ/1998م، ص ص 42-69.

4- علي محمد الصلابي : **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط2، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 1424هـ/2004م، ص ص 208 – 210.

5- أشرف صالح محمد سيد : **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، الطبعة الإليكترونية الأولى، دار واتا للنشر الرقمي، www.wata.cc، ص 68.

6- أحمد الشريف الزهار : **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 08.

7- أحمد توفيق المدني : **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 25.

8- أحمد توفيق المدني : نفس المرجع، ص 23.

9- محمد بن ميمون الجزائري : **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص 33. (الهامش رقم 01.)

10- محمد بن ميمون الجزائري : نفس المصدر، ص 33. (الهامش رقم 02.)

11- توفي سنة 951هـ/1544م. – ينظر محمد بن ميمون الجزائري : نفس المصدر، ص 34. (الهامش رقم 01.)

12- محمد بن ميمون الجزائري : نفس المصدر، ص ص 34، 35.

13- محمد بن ميمون الجزائري : نفس المصدر، ص 35.

14- نفسه، ص ص 35، 36.

15- ويطلق عليها ولاية الجنوب. – ينظر محمد بن ميمون الجزائري : نفس

المصدر، ص 36.

16- الكراغلة هم قبائل من أصول سكانية محلية استغلوا من طرف الأتراك أطلقت عليهم هذه التسمية وحينما تخلت عليهم السلطة الحاكمة بقي السكان يعرفونهم بهذه التسمية. – ينظر عقيل البربار

17- الأعلاج مفردها علج وهو الأسير المسيحي الذي اعتنق الإسلام.

18- محمد بن ميمون الجزائري : المصدر السابق، ص ص 36-41.

19- أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر تاثقافي**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص 229.

20-وهبة الزحيلي : **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 1407هـ/1999م، ص 15.

21- محمد البشير الهاشمي مغلي : " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره في المقاومة للاحتلال الفرنسي "، **المصادر**، العدد 6، الجزائر، محرم 1423هـ/مارس 2002، 163.